

Distr.: General
22 October 2013
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

تولت الولايات المتحدة رئاسة مجلس الأمن خلال شهر تموز/يوليه ٢٠١٣. وقد أجري تقييم لأعمال المجلس تحت إشرافي بالتشاور مع أعضاء المجلس الآخرين (انظر المرفق). وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سامانثا باور



الرجاء إعادة استعمال الورق

041113 041113 13-52651 (A)



مرفق الرسالة المؤرخة ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ الموجهة إلى رئيس
مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة
تقييم أعمال مجلس الأمن خلال فترة رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية
(تموز/يوليه ٢٠١٣)

أفريقيا

بوروندي

في ٢٢ تموز/يوليه، قدم الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، بارفيه أونانغا - أنيانغا، ورئيس تشكيلة بوروندي التابعة للجنة بناء السلام، بول سيغر، والممثل الدائم لبوروندي، إرمينغيلد نيونزيمبا، إحاطات إلى مجلس الأمن بشأن بوروندي. وسلط الممثل الخاص الضوء على انفتاح المجال السياسي بعض الشيء في بوروندي، ولكنه أعرب عن القلق إزاء تسبب انتهاكات حقوق الإنسان المستمرة، والقانون المقيّد لوسائل الإعلام الذي اعتُمد مؤخراً، وضعف النمو الاقتصادي، في تهديد الاستقرار في بوروندي. وأكد رئيس تشكيلة بوروندي أن هذه الشواغل نفسها تقوض جهود بناء السلام. وقال الممثل الدائم إن بوروندي أحرزت تقدماً كبيراً في مجال إصلاح القطاع الأمني، وتعزيز سيادة القانون، والنهوض بحقوق الإنسان. وأكد أن حكومة بوروندي لم تكن لتستطيع أن تحقق تلك المكاسب من دون المساعدة الدولية، وذكر أن بالرغم من تعهد المجتمع الدولي حتى الوقت الراهن بنسبة ٤٦ في المائة من المبلغ المخصص لجهود الحد من الفقر في بوروندي وقدره ٢,٦ بليون دولار، لم يوفر من هذه الأموال إلا التز اليسير. وذكر أن حلقتي العمل السياسيتين اللتين عقدتا مؤخراً لفائدة الأطراف السياسية الفاعلة في بوروندي، بمساعدة مكتب الأمم المتحدة في بوروندي، هيئتتا فرصاً أسفرت عن إدخال تغييرات بناءة على القانون الانتخابي ووضع خريطة طريق للانتخابات في عام ٢٠١٥.

وكرر أعضاء المجلس، في مشاورات مغلقة، ما أبداه الممثل الخاص من تشجيع لانفتاح المجال السياسي في بوروندي، ولكنهم أعربوا عن القلق البالغ إزاء استمرار انتهاكات حقوق الإنسان في بوروندي، وإفلات منتهكي حقوق الإنسان من العقاب، ومنازعات الأراضي المستمرة التي لم تحل بعد. وأعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء القوانين المقيّدة لوسائل الإعلام ولتجمع المواطنين التي صدرت في الآونة الأخيرة. وأشار عدد من أعضاء المجلس إلى ضرورة تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة في بوروندي إلى ما بعد انتخابات عام

٢٠١٥، وأثنى أحد الأعضاء على ما تقوم به البعثة من عمل، رغم دعوته الأمم المتحدة في الوقت نفسه إلى احترام رغبات الحكومة البوروندية بسحب البعثة تدريجياً قبل ذلك الحين.

كوت ديفوار

في ١٨ تموز/يوليه، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام، هيري لادسو، إحاطة إلى المجلس بشأن تقرير الأمين العام عن عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار. واستعرض التقدم المحرز والتحديات التي وُجّهت في كوت ديفوار، مشيراً إلى استمرار التفاوت في وتيرة جهود نزع سلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمقاتلين السابقين في البلد الذين يقدر عددهم بـ ٦٥ ٠٠٠ شخص، بالرغم من الإصلاحات السياسية والاقتصادية الهامة التي استحدثتها الرئيس الحسن واتارا. وذكر أن الحالة الأمنية، ولا سيما على طول الحدود الإيفوارية الليبرية، ما زالت هشة، وأبلغ عن الجهود التي تبذلها عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة في ليبيريا لمساعدة حكومتَي كوت ديفوار وليبيريا لتحسين الأمن عبر الحدود. وأشار وكيل الأمين العام أيضاً إلى الجهود المبذولة لتعزيز التعاون المشترك بين عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي. وأشار إلى ضرورة تعزيز الجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب عن انتهاكات حقوق الإنسان. وأشار أعضاء المجلس، في مشاورات مغلقة، إلى التقدم المحرز في بعض المجالات وإلى التحديات المتبقية، مثل الحالة الأمنية. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن القلق إزاء حالة حقوق الإنسان، ودعوا إلى إحراز مزيد من التقدم فيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني؛ ونزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ والمصالحة الوطنية؛ والعدالة الزهية. وناقش العديد من أعضاء المجلس توصية الأمين العام بخفض القوام العسكري لعملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

وفي ٣٠ تموز/يوليه، اتخذ المجلس بالإجماع القرار ٢١١٢ (٢٠١٣)، الذي مدد بموجبه ولاية البعثة حتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، وأذن بخفض قوام كتيبتين، وأكد عزمه على أن ينظر في خفض قوام كتيبتين آخرين استناداً إلى تطور الأوضاع الأمنية وتحسن قدرة حكومة كوت ديفوار على تولي المسؤوليات الأمنية التي تضطلع بها البعثة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

في ١١ تموز/يوليه، عقد المجلس مشاورات لمناقشة تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه عن بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية (S/2013/388). وذكر وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام الخطوات

العديدة التي اتخذتها مؤخراً حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية للوفاء بالتزاماتها المتعهد بها في إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة. وأشار إلى أن تأييد مجلس الأمن لتلك الإصلاحات، بالنظر إلى المشهد السياسي المتفتت في البلد، ضروري للحد من أي محاولات من جانب المفسدين لعرقلة جهود الحكومة للوفاء بالتزاماتها.

وفيما يتعلق بلواء التدخل التابع للبعثة، لاحظ وكيل الأمين العام أن وحدتين عسكريتين من الوحدات الثلاث نشرتا بالكامل تقريباً، ولكنهما بقيتا بانتظار المعدات، وستُنشر الوحدة الثالثة في الأسابيع المقبلة. وشدد على أن أنشطة اللواء ستُنسق جيداً حتى تكمل العملية السياسية الأوسع نطاقاً، وستراعي أي آثار ناجمة على سلامة المدنيين وحفظه السلام التابعين للأمم المتحدة. وفيما يتعلق بنقل مهام البعثة المحددة في قرار المجلس رقم ٢٠٩٨ (٢٠١٣)، كرر الإعراب عن القلق إزاء تعيين تمويل فريق الأمم المتحدة القطري في جمهورية الكونغو الديمقراطية تمويلاً كافياً حتى يمكنه تولي مهام البعثة الرئيسية من قبيل إزالة الألغام ودعم الانتخابات. وواعد بإجراء تحليل أعمق لهذه المسائل في تقرير الأمين العام لشهر أيلول/سبتمبر. وأفاد بأنه تم تحديد مقال لتوفير وتشغيل طائرات غير مسلحة تطير بلا طيار داخل نطاق البعثة، ووقع اتفاق في ١٢ تموز/يوليه بهدف بدء تشغيل الطائرات بحلول تشرين الأول/أكتوبر أو تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣.

وكرر أعضاء المجلس تأكيد دعمهم للإطار وللخطوات التي اتخذتها الدول الموقعة للوفاء بالتزاماتها. واتهم أحد الأعضاء عناصر من قيادة لواء التدخل بالتواطؤ مع قادة القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وانتقد تقارير الأمين العام بشأن البعثة والإطار لعدم اتساقها فيما يتعلق بالنتائج التي أوردتها عن الدعم الخارجي المقدم إلى حركة ٢٣ آذار/مارس. ونفى وكيل الأمين العام نفياً قطعياً أي تعاون من جانب لواء التدخل مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وطلب موافاته بالمزيد من التفاصيل. وفيما يتعلق بالإشارة إلى "الدعم الخارجي المقدم إلى حركة ٢٣ آذار/مارس"، أوضح أن هذا التأكيد قائم على "شائعات" سمعتها البعثة من الميدان ولم يتسن لها التحقق منها، ولكنها كانت مضطرة لأن تذكرها في التقرير المقدم إلى المجلس. وأشار إلى أن فريق الخبراء سيكون في وضع أفضل للتحقق من هذه الادعاءات.

وأكد عدة أعضاء بالمجلس دعمهم لنشر لواء التدخل، ولكنهم أشاروا إلى خطورة الادعاءات المذكورة بحقه، وطلبوا موافاتهم بالمزيد من التفاصيل. وأعرب بعض الأعضاء عن القلق إزاء الاتهامات المتعلقة بالإفادات بوجود تعاون بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن رأي مفاده أن نشر الطائرات التي تطير بلا طيار سيكون أداة هامة لتحسين فعالية عمليات الأمم المتحدة

لحفظ السلام في المستقبل، في حين أشار أعضاء آخرون إلى أن استخدام مثل هذه الطائرات في أي بعثة أخرى غير بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية ينبغي ألا ينظر فيه إلا بعد إجراء تقييم كامل للنتائج المترتبة على استخدامها في البعثة. وكرر أعضاء المجلس تأييدهم لولاية البعثة، وأعربوا عن أهمية الحصول على خريطة طريق وجدول زمني مفصلين لنقل المهام من البعثة إلى فريق الأمم المتحدة القطري، حسبما هو مطلوب في القرار ٢٠٩٨ (٢٠١٣).

وفي ٢٢ تموز/يوليه، قدم الممثل الدائم لأذربيجان، أغشين مهديف، إحاطة للمجلس في جلسة مشاورات مغلقة بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٥٣٣ (٢٠٠٤) بشأن عمل اللجنة، شملت المداولات المتعلقة بتقرير فريق الخبراء المقدم في منتصف المدة. وأشار أعضاء المجلس إلى أهمية التنفيذ السليم لنظام الجزاءات وأهمية ما يقوم به فريق الخبراء من عمل، ولا سيما بالنظر إلى الحالة السياسية الحالية. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء استمرار أنشطة حركة ٢٣ آذار/مارس، وانتهاكات حقوق الإنسان التي يُزعم أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ارتكبتها، وما توصل إليه الخبراء من وجود تنسيق على الصعيد المحلي بين القوات المسلحة والقوات الديمقراطية لتحرير رواندا، واستمرار الدعم الخارجي، وإن كان محدوداً، المقدم إلى حركة ٢٣ آذار/مارس، وأنشطة الجماعات المسلحة الأخرى التي تواصل انتهاك الجزاءات وتؤدي إلى تفاقم الأزمة الإنسانية. وسلط العديد من أعضاء المجلس أيضاً الضوء على ضرورة كسر الصلة بين الاتجار غير المشروع بالموارد الطبيعية واستمرار النزاع. إلا أن أحد الأعضاء أتهم الفريق بعدم إجراء تحقيقاته بطريقة مهنية نزيهة مستقلة، بما في ذلك عدم إجراء مشاورات مكثفة مع الدول الأعضاء المعنية وعدم تقديم أدلة تؤيد اتهاماته.

وفي ٢٥ تموز/يوليه، عقد وزير خارجية الولايات المتحدة، جون ف. كيري، مناقشة على المستوى الوزاري في مجلس الأمن بشأن الحالة في منطقة البحيرات الكبرى، اعتمد خلالها المجلس بياناً رئاسياً بشأن الموضوع (S/PRST/2013/11). وتلقى المجلس إحاطات من الأمين العام؛ ورئيس البنك الدولي، جيم يونغ كيم؛ والمبعوثة الخاصة للأمين العام إلى منطقة البحيرات الكبرى، ماري روبنسون؛ ومفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، رمضان لعمامرة؛ ووزير خارجية أوغندا، سام كوتيسا؛ ووزير خارجية جمهورية الكونغو الديمقراطية، ريمون تشيياندا نتونغامولونغو. وشمل الحاضرون على المستوى الوزاري من أعضاء المجلس وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون لرواندا، لويز موشيكيوايو؛ ونائب رئيس وزراء ووزير خارجية لكسمبرغ، جان أسيلبورن؛ ووزير خارجية غواتيمالا، فرناندو كاريرا؛ ونائب وزير التنمية الفرنسي، باسكال كانفان؛ وكبير المستشارين لرئيس جمهورية

توغو المعني بالمسائل الدبلوماسية والتعاون، كوفي إسو. وبالإضافة إلى أعضاء المجلس، حضر ممثلو كل من أوغندا، وبلجيكا، وبوروندي، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وجنوب أفريقيا، والكونغو، وموزامبيق، والدائرة الأوروبية للشؤون الخارجية. وأجمع الحاضرون على تأييد إطار السلام والأمن والتعاون لجمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة، وأشادوا على نطاق واسع بجهود الإصلاح التي تبذلها جمهورية الكونغو الديمقراطية، ورحبوا بإنشاء لواء التدخل التابع للبعثة، وكرروا الدعوات لوقف الدعم المقدم إلى الجماعات المتمردة المسلحة. وشدد أعضاء المجلس على أهمية المشاركة الدولية المستدامة في المنطقة وتحسين التنسيق بين الجهات المانحة لضمان أن تدعم المساعدات الجهود الرامية إلى معالجة الأسباب الجذرية للتزاع في منطقة البحيرات الكبرى. وأعربت الدول الأعضاء أيضاً عن تطلعها إلى وضع النقاط المرجعية للإطار واعتمادها على هامش الجمعية العامة للأمم المتحدة بوصفها الآلية التي تكفل التنفيذ الكامل للاتفاق.

السلام والأمن في أفريقيا (منطقة الساحل)

في ١٦ تموز/يوليه، اعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2013/10) أكد فيه قلقه بشأن الوضع في منطقة الساحل ورحب بوضع استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل وأهدافها الثلاثة الحاسمة. وطلب المجلس إلى الأمين العام أن يكفل التنفيذ الفعال للاستراتيجية من خلال التعاون الوثيق بين مكتب المبعوث الخاص لمنطقة الساحل ومكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة في المنطقة.

وشدد المجلس على أهمية وجود نهج منسق تتبعه جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية في المنطقة ويسلم بأهمية الاستراتيجية التي ستنفذ بالتشاور الوثيق مع الدول في منطقة الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. ودعا المجلس دول الساحل وغرب أفريقيا والمغرب العربي إلى تعزيز التعاون والتنسيق على الصعيد الأقاليمي لوضع استراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة.

ورحب المجلس باعتزام الأمين العام عقد اجتماع رفيع المستوى بشأن منطقة الساحل على هامش الدورة الثامنة والستين للجمعية العامة والقيام بزيارة إلى المنطقة في وقت لاحق في عام ٢٠١٣ بالاشتراك مع رئيس مجموعة البنك الدولي.

الصومال

في ٢٩ تموز/يوليه، أصدر المجلس بيانا صحفيا أدان فيه الهجوم الانتحاري بسيارة مفخخة على سفارة تركيا في مقديشو مما أسفر عن مقتل شخص واحد وإصابة عدة أشخاص آخرين بجروح.

الصومال/إريتريا

في ١٨ تموز/يوليه، أطلع كيم سوك، الممثل الدائم لجمهورية كوريا المجلس في مشاورات مغلقة بصفته رئيس اللجنة المنبثقة عن القرارين ٧٥١ (١٩٩٢) و ١٩٠٧ (٢٠٠٩) بشأن الصومال وإريتريا، على عمل اللجنة على مدى فترة الـ ١٢٠ يوما الماضية، بما في ذلك مداولاتها حول التقريرين النهائيين لفريق الرصد عن الصومال وإريتريا (S/2013/413 و S/2013/440) ومناقشة تقرير منسقة الإغاثة في حالات الطوارئ المقدم إلى المجلس عملا بالقرار ٢٠٦٠ (٢٠١٢) (S/2013/415). وسلط أعضاء المجلس الضوء على الدور الهام الذي يضطلع به فريق الرصد وشددوا على ضرورة التنفيذ الصارم للجزاءات. وأثار أعضاء المجلس شواغل بشأن توسع حركة الشباب في بلدان المنطقة، وأشاروا إلى أن الحكومة الاتحادية في الصومال تحرز تقدما كبيرا لكنها لا تزال تواجه تحديات سياسية وأمنية، وأدانوا انتهاكات الحظر المفروض على الفحم. وفيما يتعلق بإريتريا، أكد بعض أعضاء المجلس ضرورة أن تمنح إريتريا حق الوصول لفريق الرصد وتتعاون معه، فيما دعا آخرون الفريق إلى التصرف بحياد. وفي ٢٤ تموز/يوليه، مدد المجلس، بموجب القرار ٢١١١ (٢٠١٣)، ولاية فريق الرصد حتى ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ وحدد الأحكام المتعلقة بالإغاثة الإنسانية حتى ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

السودان وجنوب السودان

في ٨ تموز/يوليه، قدمت هيلدا جونسون، الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، إحاطة تلتها مشاورات عقدها المجلس بكامل هيئته بشأن الحالة في جنوب السودان. وسلطت الضوء على ما أحرزه المسؤولون في جنوب السودان من تقدم، بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، في تطوير المؤسسات السياسية في جنوب السودان وبناء القدرات والاحتراف في مؤسسات الشرطة والقضاء وسيادة القانون واستخدام الحكومة للعفو تشجيعا للمصالحة مع الجماعات المسلحة الساخطة. وقالت إن الوضع الأمني في جنوب شرق ولاية جونقلي قد تدهور، بسبب القتال بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وميليشيا ديفيد ياو ياو، فضلا عن قيام كل من قوات الأمن والجماعات

المسلحة بالنهب وإتلاف الممتلكات ومضايقة المدنيين، مما أدى إلى تشريد الآلاف من المدنيين. كما أعربت عن قلقها البالغ إزاء التعبئة المستمرة في جونقلي لشباب اللونوير المسلحين ضد قبيلة الموري. وأعربت الممثلة الخاصة عن بالغ قلقها إزاء الحالة غير المعروفة لآلاف المدنيين من الموري الذين يعيشون في مناطق يتعذر على البعثة الوصول إليها حالياً. وأعربت عن ترحيبها ببيان علي أصدره الرئيس سلفا كير يدعو فيه إلى المساءلة عن الانتهاكات التي ارتكبتها أفراد غير منضبطين من قوات الأمن، لكنها لاحظت أن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به لغرس احترام القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان الدولي لدى تلك القوات. كما أعربت عن قلقها بشأن حقوق الإنسان وانتهاكات اتفاق مركز القوات بين جنوب السودان والأمم المتحدة، والقيود في البيئة التي تعمل فيها البعثة والوكالات الإنسانية، بما في ذلك النهب وقيام الجماعات المسلحة وقوات الأمن الحكومية بتدمير ممتلكات تلك الوكالات. كما أوجزت الممثلة الخاصة التحديات التشغيلية واللوجستية التي تواجهها البعثة في أداء المهام المنوطة بها، ودعت إلى تزويد البعثة بقوة تمكين إضافية. وشددت على ضرورة ضمان المساءلة عن إسقاط طائرة عمودية تابعة للبعثة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ والهجوم الذي وقع في أيار/مايو ٢٠١٣ على قافلة برية تابعة للبعثة. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء تدهور الحالة الأمنية والإنسانية، بما في ذلك التشريد على نطاق واسع والمخاطر القاتلة الناجمة عن العنف القبلي في ولاية جونقلي، وانتهاكات حقوق الإنسان، والقيود التي تعاني منها البعثة في الموارد والقدرات، والحاجة إلى إجراء تحقيقات في قيام الجيش الشعبي بإسقاط طائرة عمودية تابعة للبعثة في شباط/فبراير ٢٠١٢ والكمين الذي تعرضت له قافلة برية تابعة للبعثة في نيسان/أبريل ٢٠١٣. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم إزاء القيود المفروضة على العمليات والتهديدات لأمن الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني، وشددوا على ضرورة التزام حكومة جنوب السودان التزاماً صارماً باتفاق مركز القوات المبرم مع البعثة.

وفي ١١ تموز/يوليه، قدم وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام معلومات محدثة إلى المجلس خلال مشاورات المجلس بكامل هيئته عن السودان وجنوب السودان وامتثالهما للقرار ٢٠٤٦ (٢٠١٢). وقال إنه كان هناك تقدم ملموس ضئيل في العلاقات الثنائية، وبصفة خاصة في مسائل عبور النفط وإتقانات الجانبين بالدعم المستمر لجماعات المتمردين، على الرغم من الاجتماعات الإيجابية التي عقدت في الخرطوم خلال الزيارة التي قام بها ريك مشار، نائب رئيس جنوب السودان، في ٣٠ حزيران/يونيه و ١ تموز/يوليه. وأفاد وكيل الأمين العام بأن مفوضية الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية (الإيغاد) تتعاونان لتنفيذ خطة العمل التي اقترحتها، في ٩ حزيران/يونيه، ثابو مبيكي، رئيس فريق

الاتحاد الأفريقي الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ولكن ليس من المتوقع أن تخلص هذه الجهود إلى استنتاجات قبل الموعد النهائي المحدد في ٧ آب/أغسطس. وأبلغ أعضاء المجلس بأن الاستطلاع الجوي بواسطة قوة الأمم المتحدة الأمنية المؤقتة لأبيي كجزء من آلية الرصد والتحقق من الحدود المشتركة ظلت معلقة لأسباب أمنية بعد قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان جناح الشمال بقصف مقر الآلية في ١٤ حزيران/يونيه. وفيما يتعلق بالمنطقتين، ذكر وكيل الأمين العام أن حكومة السودان قد أعلنت عدم رغبتها في جدولة جولة أخرى من المفاوضات المباشرة مع الحركة الشعبية قطاع الشمال، حتى تقتنع أن جنوب السودان قد أوقف دعمه للحركة الشعبية جناح الشمال. وقال أيضا إن حكومة السودان لم تبد رغبتها في السماح لحملة الأمم المتحدة المقترحة للتطعيم وغيرها من أعمال الإغاثة الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية جناح الشمال في ولايتي جنوب كردفان أو النيل الأزرق بسبب مطالب الحركة الشعبية جناح الشمال بأن تُجرى هذه الأنشطة انطلاقا من أراضي إثيوبيا أو كينيا. وفيما يتعلق بمنطقة أبيي، قال وكيل الأمين العام إنه لم يحدث أي تقدم بشأن إنشاء المؤسسات المؤقتة ولا بشأن عملية إرساء الوضع النهائي. وأعرب أعضاء المجلس عن قلق بالغ بشأن عدم إحراز تقدم، وأعربوا عن أملهم في أن يؤدي استمرار عمل الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ والإيغاد ومفوضية الاتحاد الأفريقي إلى تحقيق مزيد من التقدم. وأعرب أعضاء المجلس أيضا عن قلقهم الشديد إزاء تفاقم القتال والوضع الإنساني في المنطقتين، حيث دعوا إلى وقف الأعمال العدائية بغية السماح بوصول المساعدات الإنسانية واستئناف المفاوضات السياسية لحل النزاع. وانتقد بعض أعضاء المجلس أنشطة الحركة الشعبية قطاع الشمال والجبهة الثورية السودانية، وحثوا المجلس على زيادة الضغط على المتمردين، في حين دعا آخرون القوات المسلحة السودانية إلى وقف القصف الجوي للمدنيين.

وفي ٢٤ تموز/يوليه، قدم هايلي منكريوس، المبعوث الخاص للأمين العام للسودان وجنوب السودان، إحاطة إلى المجلس في جلسة مشاورات مغلقة حول العلاقات بين البلدين، حيث أبلغ عن عدم حدوث تقدم. وركز بشكل خاص على الجهود التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ ومفوضية الاتحاد الأفريقي والإيغاد لحل الخلافات بين البلدين، ولا سيما بشأن مسألة الدعم الخارجي للمتمردين، وإثناء السودان عن تنفيذ نيته التي أعلنها لوقف شحنات النفط اعتبارا من ٧ آب/أغسطس. وأعرب عن رأي مفاده أن وقف تدفق النفط قبل أن يتاح لآليات الاتحاد الأفريقي/الإيغاد التي أنشأها الرئيس مبيكي وقت للعمل سيكون له أثر ضار على كلا البلدين. وذكر المبعوث الخاص أن آليات ترسيم منطقة الحدود وإجراء التحقيقات قد بدأت عملها للتو. وأفاد أيضا بأن جنوب السودان قد بدأ بالفعل في خفض إنتاجه من النفط واتخاذ الاستعدادات التقنية لإغلاق آباره النفطية تحسبا للموعد

النهائي في ٧ آب/أغسطس، وذلك للحد من تدفق النفط وتكبد التكاليف. وأشار أيضا إلى أن تقارير وسائل الإعلام ذكرت أن عناصر من الجبهة الثورية السودانية قد هاجمت قافلة تابعة للقوات المسلحة السودانية بالقرب من مركز السدرة، شمال كردفان، في السودان. وقال إنه لم يكن هناك أي تقدم بشأن المؤسسات المؤقتة في منطقة أبيي أو ترتيبات الوضع النهائي، وأن الوضع في أبيي ظل متوترا، خاصة بعد مقتل الناظر في ٤ أيار/مايو، بينما ينتظر الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ تعيين ممثلين لإجراء محادثات أبيي. وقال إنه لم يحدث أي تقدم في مجال تقديم المساعدة الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها الحركة الشعبية قطاع الشمال في ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق، وذلك رغم أن برنامج الأغذية العالمي قد قدم مساعدات غذائية إلى نحو ١٢٠.٠٠٠ من المدنيين في الأراضي التي تسيطر عليها الحكومة في المنطقتين. وذكر أن رئيس جنوب السودان قد أجرى تعديلا حكوميا كبيرا في ٢٣ تموز/يوليه، شمل فصل نائب الرئيس ومجلس الوزراء والأمين العام للحزب الحاكم.

وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الثابت للرئيس مبيكي وللجهود التي يبذلها الفريق الرفيع المستوى المعني بالتنفيذ، ومفوضية الاتحاد الأفريقي والإيغاد للتوسط في النزاعات، وأعربوا عن قلقهم إزاء احتمال وقف تجارة النفط بين السودان وجنوب السودان قبل أن يتاح وقت كاف للأخذ بإجراءات تسوية المنازعات التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي والإيغاد. ودعا العديد منهم إلى وضع حد للدعم المقدم إلى جماعات المتمردين عبر الحدود. وأثار أيضا أكثر من نصف أعضاء المجلس أهمية حل الخلافات المتعلقة بمنطقة أبيي على وجه السرعة، في حين أعرب أحد الوفود عن القلق إزاء رفض قبيلة دينكا نقوك إنشاء المؤسسات المؤقتة. وساور القلق عدد من الأعضاء بسبب مسائل الاستقرار الداخلي في جنوب السودان.

وفي ١٤ تموز/يوليه، أصدر أعضاء المجلس بيانا صحفيا أدانوا فيه الهجوم الذي تعرضت له دورية تابعة للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، والذي قتل فيه ٧ من أفراد حفظ السلام التزانيين وجرح ١٧ فردا من أفراد حفظ السلام والشرطة، وقدموا تعازيهم. ودعا أيضا أعضاء المجلس حكومة السودان إلى إجراء تحقيق على وجه السرعة وتقديم الجناة إلى العدالة. وفي ١٥ تموز/يوليه، قدم ديمتري تيتوف، الموظف المسؤول عن إدارة عمليات حفظ السلام، الأمين العام المساعد لسيادة القانون والمؤسسات الأمنية، إحاطة إلى المجلس بشأن الهجوم الذي استهدف أفراد العملية المختلطة في ١٣ تموز/يوليه. وأعرب أعضاء المجلس عن قلقهم البالغ إزاء تزايد عدد الهجمات على أفراد حفظ السلام التابعين للعملية المختلطة. وقدم أعضاء المجلس مجددا تعازيهم إلى أسر جنود العملية المختلطة السبعة الذين قتلوا والجنود الـ ١٧ الذين أصيبوا بجروح، ودعوا حكومة السودان إلى التحقيق في هذه الهجمات. وتعهد دفع الله الحاج علي عثمان، الممثل الدائم للسودان، خلال

الملاحظات التي أدلى بها أمام المجلس في ٢٤ و ٣٠ تموز/يوليه، بأن حكومة بلده ستلاحق الجناة وتقدمهم إلى العدالة.

وفي ٢٤ تموز/يوليه، قدم محمد بن شمس، الممثل الخاص المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ورئيس العملية المختلطة، إحاطة إلى المجلس بشأن الحالة الأمنية غير المستقرة في دارفور والجهود التي يبذلها بوصفه كبير الوسطاء المشترك لتنشيط عملية السلام في دارفور، بما في ذلك جهود الوساطة مع الحركات غير الموقعة. وشدد على أن حواراً سياسياً يعالج الشكاوى المشروعة لشعب دارفور هو وحده الذي يحل النزاع. وأكد أهمية دعم المجلس ومشاركته في تشجيع حكومة السودان على اقتراح إطار ملموس لإجراء حوار ومشاورات داخلية تشمل الجميع في دارفور والمساعدة على إقناع الحركات غير الموقعة بالتخلي عن الصراع المسلح والبدء بإجراء محادثات السلام من دون شروط مسبقة على أساس وثيقة الدوحة، التي تمثل أنجع السبل لتحقيق السلام المستدام في دارفور. ولاحظ أيضاً مع القلق اتساع نطاق النزاعات بين المجتمعات المحلية على الموارد الطبيعية في دارفور. ودعا إلى الوفاء في الوقت المناسب بالتعهدات التي قطعت في مؤتمر الدوحة للمانحين في نيسان/أبريل ٢٠١٣ للمساعدة في تهيئة بيئة أكثر مؤاتاة للسلام في المنطقة. وفيما يتعلق بفعالية العملية المختلطة، أكد الحاجة إلى تحسين التدريب والمعدات وزيادة المرونة في النشر الحالي للبعثة. وتكلم أيضاً أمام المجلس الممثل الدائم للسودان، حيث أكد الحاجة إلى المساعدة الإنمائية وإلى زيادة التعاون بين العملية المختلطة والسلطات المحلية للمساعدة في حماية أفراد البعثة. وفي مشاورات مغلقة، دعا عدد من أعضاء المجلس إلى إجراء استعراض استراتيجي لولاية العملية المختلطة. ودفع عدد آخر من الأعضاء بأن الولاية الحالية ملائمة وكافية، وكرروا في الوقت نفسه دعوة الممثل الخاص المشترك إلى تحسين التدريب والمعدات من أجل تعزيز فعالية البعثة. وأعرب عدد من الأعضاء عن القلق إزاء العراقيل التي تضعها حكومة السودان أمام إمكانية وصول العملية المختلطة. وبالرغم من أن عدداً من الأعضاء أشار إلى بطء وتيرة التقدم، أيد معظمهم الجهود التي يبذلها الممثل الخاص المشترك لتنشيط عملية السلام. وأكد البعض الحاجة إلى قيام المجلس بزيادة الضغط على الحركات المسلحة غير الموقعة لإقناعها بالانضمام إلى عملية الدوحة للسلام.

وفي ٣٠ تموز/يوليه، مدد المجلس ولاية العملية المختلطة بموجب القرار ٢١١٣ (٢٠١٣)، حيث عكس في هذا القرار التغيرات الحاصلة في الميدان، بما في ذلك تدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية والهجمات على أفراد حفظ السلام، وطلب إجراء استعراض تفصيلي واستشرافي لمدى التقدم الذي تحرزه العملية المختلطة نحو إنجاز ولايتها.

غرب أفريقيا

في ١٠ تموز/يوليه، قدم سعيد جينيت، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا، إحاطة إلى المجلس بشأن التطورات السياسية والاقتصادية والأمنية والأخطار العابرة للحدود الوطنية التي تهدد السلام والأمن في جميع أنحاء غرب أفريقيا. وأشار إلى الحاجة إلى تعزيز التعاون الإقليمي لمعالجة الهشاشة في جميع مناطق الساحل ونهر مانو وخليج غينيا. وأكد استعداد الأمم المتحدة لتعزيز القدرات النيجيرية في مجالات مكافحة الإرهاب، وحقوق الإنسان، والإغاثة في حالات الكوارث. وأيد أعضاء المجلس بالإجماع الجهود التي يبذلها الممثل الخاص لتيسير تطبيق الاتفاق المبرم في ٣ تموز/يوليه بين الحكومة وأحزاب المعارضة في غينيا، ودعا عدد من أعضاء المجلس إلى قيام مكتب الأمم المتحدة لغرب أفريقيا بقيادة الجهود المبذولة على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل. وأعرب أعضاء المجلس عن القلق إزاء الأخطار العابرة للحدود الوطنية، بما في ذلك الإرهاب، والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، وانعدام الأمن البحري في خليج غينيا. وأشار بعض أعضاء المجلس إلى أهمية إدراج عنصر لحقوق الإنسان في الجهود الأمنية النيجيرية التي ترمي إلى مكافحة الأخطار التي يشكلها تنظيم بوكو حرام.

آسيا والشرق الأوسط

مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى

في ١٥ تموز/يوليه، قدم ميروسلاف ينتشا، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس مركز الأمم المتحدة الإقليمي للدبلوماسية الوقائية لمنطقة آسيا الوسطى، إحاطة إلى مجلس الأمن في إطار جلسة مشاورات بشأن أنشطة هذا المركز. وقدم استعراضا شاملا للإنجازات التي حققتها المركز في دول منطقة آسيا الوسطى الخمس (أوزبكستان وتركمانستان وطاجيكستان وقيرغيزستان وكازاخستان) منذ الإحاطة التي قدمها إلى المجلس في ٢٩ كانون الثاني/يناير. وأوضح أن المركز نظم ثلاث مناسبات رئيسية متعلقة بالسياسات العامة في عام ٢٠١٣ تركزت على مكافحة الإرهاب من خلال استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وتطرق إلى مشاكل المخدرات غير المشروعة المتصلة بأفغانستان بالتنسيق مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وتناولت تأثير ذوبان الجليد في إدارة المياه بالتعاون مع اليونسكو والبنك الدولي. وأشار أيضا إلى أن المركز وضع مقترحا إطاريا بشأن تحديث الإطار القانوني لإدارة المياه العابرة للحدود في حوض بحر آرال، وواصل أيضا العمل بشكل وثيق مع أفرقة الأمم المتحدة القطرية بشأن المسائل المتعلقة بمنع نشوب النزاعات،

وتشجيع التعاون بين أفغانستان ودول آسيا الوسطى، ولا سيما في سياق مخاوفها إزاء وضع أفغانستان بعد عام ٢٠١٤. وأشار إلى أن المركز سيواصل التركيز على المجالات الثلاثة التي يوليها الأولوية: تأثير الأخطار العابرة للحدود التي تواجهها المنطقة، والآثار المترتبة على التطورات التي تحدث على الصعيد الوطني في الاستقرار الإقليمي، وإدارة الموارد الطبيعية المشتركة والتدهور البيئي.

وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم الثابت للممثل الخاص والمركز، ولا سيما عمل المركز على الصعيد الإقليمي من أجل مكافحة الإرهاب، وتيسير إدارة المياه والطاقة، والإعداد للتعامل مع وضع أفغانستان بعد عام ٢٠١٤، ومكافحة الاتجار بالمخدرات. ورحب أعضاء المجلس بالدور الذي يضطلع به المركز بوصفه مثالا ناجحا لآليات الأمم المتحدة للدبلوماسية الوقائية. وأشار إلى أهمية موضوعية المركز ونهجه التوافقي في نجاحه، وكذلك إلى المبادرات التي اتخذها بشأن حقوق الإنسان، واللاجئين، والمرأة، والسلام والأمن. واستفسر بعض أعضاء المجلس عن تقييم البنك الدولي الذي تأخر كثيرا بشأن مشروع سد روغن، وشجعوا مشاركة المركز النشطة فيما يتعلق بالحوار السياسي المرتبط بالمشروع. وفي سياق التعاون القوي الذي يقيمه المركز مع المنظمات الإقليمية، أشار بعض أعضاء المجلس إلى الحاجة إلى زيادة التعاون مع منظمة معاهدة الأمن الجماعي، ومنظمة شنغهاي للتعاون، ومنظمة التعاون الإسلامي.

وأصدر المجلس بيانا صحفيا أكد فيه مجددا أهمية ولاية الدبلوماسية الوقائية التي يضطلع بها المركز، ولا سيما تركيزه على الأخطار العابرة للحدود الوطنية والتنمية المستدامة.

العراق

في ١٦ تموز/يوليه، قدم مارتن كوبلر، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، إحاطة إلى المجلس عن عمل البعثة خلال الأشهر الأربعة الماضية. وأشار إلى انتخابات مجالس المحافظات التي جرت في ٢٠ نيسان/أبريل و ٢٠ حزيران/يونيه، وتحسن العلاقات بين العراق والكويت. غير أنه أعرب عن القلق إزاء التحديات المستمرة المتعلقة بالحالة السياسية والأمنية للعراق، بما في ذلك زيادة العنف الطائفي، والجهود الجارية من أجل إعادة توطين المقيمين في مخيم الحرية. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم الكامل للدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في العراق، وأشادوا بقيادة الممثل الخاص مع وصوله إلى نهاية مدة ولايته وتوليئه لمنصبه الجديد بصفته الممثل الخاص للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية ورئيس بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورحب الأعضاء بنجاح إجراء الانتخابات في

المحافظات والتطورات في العلاقات بين العراق والكويت، وشددوا على أهمية تنفيذ القرار ٢١٠٧ (٢٠١٣). وأعربوا عن قلقهم إزاء الوضع السياسي الحالي وتدهور الحالة الأمنية في العراق، بما في ذلك الحادث الذي وقع في ١٩ نيسان/أبريل في الحويجة. وظلوا أيضا يشعرون بالقلق إزاء تأثير الأزمة السورية في العراق وانضموا إلى الممثل الخاص في الدعوة إلى إعادة فتح المعابر الحدودية أمام اللاجئين القادمين من الجمهورية العربية السورية إلى العراق. وكان هناك تأييد واسع من الأعضاء لتجديد ولاية البعثة لمدة ١٢ شهرا أخرى وقد جددت الولاية في ٣٠ تموز/يوليه.

لبنان

في ٩ تموز/يوليه، قدم المنسق الخاص للأمين العام في لبنان، ديريك بلامبلي، ووكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام إحاطة إلى المجلس في مشاورات مغلقة بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٧٠١ (٢٠٠٦) وبشأن الأنشطة التي اضطلعت بها قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على مدى الأشهر الأربعة الماضية. وذكر المنسق الخاص الأثر السلبي الواقع على لبنان من جراء العنف في الجمهورية العربية السورية، ولا سيما الحوادث المتكررة لإطلاق النار عبر الحدود، والضغوط الناجمة عن تدفق ٥٩٠.٠٠٠ لاجئ سوري، واحتدام التوترات الطائفية السورية. وناقش المنسق أيضاً مشاركة حزب الله في النزاع السوري، التي أقر بها حزب الله، وشدد على ضرورة قيام جميع الأطراف اللبنانية بتجديد التزامها بإعلان بعبدا وسياسة النأي بالنفس. ولاحظ الدور المهم الذي اضطلع به الرئيس ميشال سليمان والقوات المسلحة اللبنانية في الحفاظ على استقرار لبنان. وأعرب المنسق الخاص عن قلقه إزاء الانتهاكات الإسرائيلية المتكررة للمجال الجوي اللبناني. وأعرب غالبية أعضاء المجلس عن القلق إزاء الانتهاكات الإسرائيلية لسيادة لبنان. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لسياسة لبنان للنأي بالنفس عن النزاع الدائر في الجمهورية العربية السورية. وشدد بعض الأعضاء على ضرورة مكافحة الاتجار بالأسلحة عبر الحدود السورية اللبنانية. وركز أعضاء آخرون على التهديد الذي يشكله حزب الله وتوغلات القوات المسلحة السورية عبر الحدود. وعقب الجلسة، أصدر المجلس بيانا إلى الصحافة يدين التفجير الإرهابي الذي وقع في بيروت في ٩ تموز/يوليه. واعتمد المجلس بيانا رئاسيا (S/PRST/2013/9) في ١٠ تموز/يوليه، أعرب فيه عن قلقه المتنامي إزاء تأثير الأزمة السورية على لبنان، وأهاب بجميع الأطراف اللبنانية أن تحترم سياسة النأي بالنفس، وأعرب عن تأييده للرئيس سليمان والقوات المسلحة اللبنانية في المحافظة على الاستقرار.

أفغانستان

في ١١ تموز/يوليه، قدم نائب الأمين العام، يان إلياسون، إحاطة إلى المجلس في مشاورات بشأن الزيارة التي قام بها إلى أفغانستان في الفترة من ٢٨ حزيران/يونيه إلى ٢ تموز/يوليه. وقدم تقريراً عن اجتماعاته مع الرئيس حامد كرزاي وعدد من الوزراء وكبار المسؤولين في الحكومة الأفغانية، ورئيس مجلس النواب (ولسي جيرغا) ورئيس مجلس الأعيان (ميشرانو جيرغا)، وأعضاء المجلس الأعلى للسلام، ومسؤولين من اللجنة الانتخابية المستقلة، ورئيس اللجنة الأفغانية المستقلة المعنية بحقوق الإنسان، وممثلي الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني. وذكر أنه قام أيضاً بزيارة مقاطعة قندهار، حيث اجتمع بالحاكم ومجلس المقاطعة. وشملت المواضيع التي نوقشت في اجتماعاته الانتخابات الرئاسية التي ستجرى في عام ٢٠١٤، والحالة الأمنية في أفغانستان، والجهود الجارية لإحلال السلام وتحقيق المصالحة، والمعونة الإنسانية والإنمائية، وحقوق الإنسان، وسيادة القانون، والدعم المقدم من المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أثناء فترة انتقال البلد في عام ٢٠١٤ وبعد تلك الفترة. وأكد نائب الأمين العام على أهمية استمرار مشاركة الأمم المتحدة في أفغانستان بعد المرحلة الانتقالية لعام ٢٠١٤ وإجراء انتخابات شاملة للجميع تتسم بالشفافية والمصادقية في ذلك العام. وأعرب أعضاء المجلس عن دعمهم لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان ولاستمرار الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في أفغانستان وشددوا على أهمية وجود إطار انتخابي في وقت قريب حتى تكون انتخابات عام ٢٠١٤ حرة ونزيهة وتحظى بمشاركة واسعة من الأفغانين. وسلط عدد كبير من أعضاء المجلس الضوء أيضاً على أهمية الاستمرار في تحسين حالة حقوق الإنسان في أفغانستان - لا سيما للمرأة - واستمرار الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في مساعدة أفغانستان على توسيع نطاق المشاركة السياسية للمرأة. وأعرب بعض أعضاء المجلس عن قلقهم بشأن التحديات الأمنية في أفغانستان بعد عام ٢٠١٤. ونوقش اقتراح يدعو إلى النظر في إمكانية قيام مجلس الأمن بزيارة إلى أفغانستان.

عدم الانتشار/جمهورية إيران الإسلامية

في ١٥ تموز/يوليه، عقد أعضاء المجلس جلسة علنية للاستماع إلى إحاطة مفتوحة مقدمة من الممثل الدائم لأستراليا، غاري كوينلان، بصفته رئيس اللجنة المنشأة عملاً بالقرار ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، بشأن أعمال اللجنة في الفترة من ٦ آذار/مارس إلى ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٣. ولاحظ قيام اللجنة بالنظر في التقرير النهائي لفريق الخبراء وكذلك باستعراض الانتهاكات المزعومة والردود على الرسائل الواردة من الدول الأعضاء. وقال إن اللجنة تدرس الردود المناسبة على النتيجة التي انتهت إليها الفريق بالإجماع ومؤداها أن قيام جمهورية

إيران الإسلامية بإطلاق قذيفتي شهاب ١ و ٣ يشكل انتهاكا لأحكام القرار ١٩٢٩ (٢٠١٠) شأنها في ذلك شأن حادث أبلغت به دولة عضو بشأن اعتراض قطعة بحرية في كانون الثاني/يناير ٢٠١٣ يشتهب في أنها تحمل أسلحة غير مشروعة من جمهورية إيران الإسلامية لتسليمها لتلك الدولة.

وأثنى أعضاء المجلس على الجهود التي تبذلها اللجنة في الاضطلاع بولايتها وجددوا دعمهم للعمل الذي تضطلع به اللجنة والفريق. وأعرب أعضاء المجلس مجددا عن تأييدهم للمفاوضات في إطار مجموعة "الخمس زائدا واحدا"، وشددوا على ضرورة السعي لإيجاد حل شامل للمسألة النووية الإيرانية من خلال الحوار والمفاوضات. وأعرب بعض الأعضاء عن قلقهم البالغ إزاء استمرار عدم امتثال جمهورية إيران الإسلامية لقرارات مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية، على النحو الذي وثقه المدير العام للوكالة، وكذلك إزاء الادعاءات بانتهاك الجزاءات. وأكد بعض الأعضاء على ضرورة أن يكون العمل الذي تقوم به اللجنة والفريق محايدا ونزيها وأن يستند إلى وقائع واضحة وأدلة دامغة. وأعرب أعضاء المجلس عموما عن تأييدهم للجهود التي تبذلها اللجنة في مجال التوعية الإعلامية، بما في ذلك الإحاطة المفتوحة التي قدمتها مؤخرا إلى أعضاء الأمم المتحدة.

الشرق الأوسط (الجمهورية العربية السورية)

في ١٦ تموز/يوليه، قدمت وكالة الأمين العام للشؤون الإنسانية، فاليري آموس، ومفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، أنطونيو غوتيريس، والأمين العام المساعد لحقوق الإنسان، إيفان سيمونوفيتش، إحاطة إلى المجلس عن تفاقم الأزمة السورية. ووصف وكيل الأمين العام الحالة بأنها مأساة إنسانية مستمرة يحتاج فيها ما لا يقل عن ٦,٨ ملايين سوري مساعدة إنسانية عاجلة، منهم أكثر من ٤,٢ ملايين من المشردين داخليا، ودعا إلى اتباع "مزيج من النهج" للتصدي للتحديات الإنسانية في الجمهورية العربية السورية. وشدد المفوض السامي على أنه لا يمكن التعامل مع حالة البلد باعتبارها حالة طوارئ إنسانية، وإنما يتعين اعتماد استراتيجية إنمائية أطول أجلا. وكرر دعوته إلى جميع الدول لإبقاء حدودها مفتوحة للسوريين الذين يطلبون الحماية. وقال الأمين العام المساعد إنه يجب وقف إمدادات الأسلحة إلى كلا الجانبين وإن الحل ينبغي أن يكون سياسيا لا عسكريا. وأضاف أنه يجب على الطرفين الشروع في مفاوضات فورية للحد من العنف وانتهاكات حقوق الإنسان وتحسين حماية المدنيين. وأعرب عن القلق إزاء استخدام الزعماء الدينيين والسياسيين في الجمهورية العربية السورية والمنطقة لخطاب يمكن أن يزيد من حدة التوتر الطائفي القائم بالفعل. ودُعي ممثلو الدول الأعضاء التي تضررت مصالحها بصورة محددة إلى المشاركة والإدلاء ببيانات.

وفي مشاورات مغلقة، اتفق أعضاء المجلس على ضرورة أن يكون هناك حل سياسي لإنهاء الأزمة الإنسانية، ولكن آراءهم اختلفت بشأن دوري الحكومة والمعارضة في إدامة الأزمة الإنسانية والمساعدة في تخفيف حدتها. وأكد عدد كبير من الدول الأعضاء أن الذين ارتكبوا انتهاكات لحقوق الإنسان يجب أن يخضعوا للمحاسبة، ودعا البعض إلى إحالة المسألة إلى المحكمة الجنائية الدولية. وقال أحد الأعضاء إن الأمم المتحدة لم تعالج بشكل كاف الانتهاكات المبلغة التي ارتكبتها المعارضة، في حين وصف أعضاء آخرون الأثر المترتب على استضافة أعداد متزايدة من اللاجئين السوريين.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

خلال المناقشة المفتوحة التي أجراها المجلس بشأن الحالة في الشرق الأوسط في ٢٣ تموز/يوليه، أعرب المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط، روبرت سيرري، عن ترحيبه بالإعلان الصادر مؤخرا عن وزير خارجية الولايات المتحدة، جون كيري، الذي أفاد بأنه قد وضع أساس لاستئناف المحادثات المباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين. إلا أنه لاحظ أن الطرفين يواجهان خيارات صعبة وأنه سيتعين تأمين التأييد المحلي لتجديد المفاوضات. ورحب بتأييد جامعة الدول العربية والأردن لاستئناف المحادثات، ودعا إلى توسيع نطاق الدعم الإقليمي والدولي للمبادرة الدبلوماسية الراهنة. وقال إن إحراز تقدم سيتطلب أيضاً وجود أفق سياسي ذي مصداقية تصاحبه جهود لتحسين الحالة على أرض الواقع. وأدلى كل من المراقب الدائم عن دولة فلسطين والممثل الدائم لإسرائيل ببيانين. ورحب عدد كبير من أعضاء المجلس بالتقدم الذي أحرز مؤخرا بشأن السلام في الشرق الأوسط، مع التسليم بأنه سيظل يتعين على الطرفين مواجهة الكثير من المسائل الصعبة. ودعا عدة أعضاء إلى وقف النشاط الاستيطاني الإسرائيلي وإلى رفع القيود المفروضة على قطاع غزة. ودعا بعض الأعضاء أيضاً إلى وقف إطلاق الصواريخ من قطاع غزة صوب إسرائيل. وركز الأعضاء أيضاً على العنف وتدهور الحالة الإنسانية في الجمهورية العربية السورية، وأكد معظم الأعضاء على أن التوصل إلى حل سياسي هو السبيل الوحيد الدائم لإنهاء الأزمة. وأعرب معظم الأعضاء عن تأييدهم لعقد مؤتمر ثان في جنيف وأعربوا عن قلقهم إزاء تأخير عقده. وأكد بعض الأعضاء على ضرورة المساءلة عن جميع أعمال العنف، وذكر آخرون مجدداً أن تسليح الجانبين لن يساعد على إنهاء النزاع. وكررت بعض البلدان الدعوة إلى ضرورة إحالة المسألة الدائرة في الجمهورية العربية السورية إلى المحكمة الجنائية الدولية. وأعرب أعضاء أيضاً عن القلق إزاء تنامي تأثير الأزمة السورية على الاستقرار والأمن في

لبنان والمنطقة بوجه أعم. وسلط بعض الأعضاء الضوء على أن التطورات السياسية الجارية في مصر تبعث أيضا على القلق الشديد.

أوروبا

قبرص

في ١٥ تموز/يوليه، قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام ورئيسة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، ليزا بونتهايم، إحاطة إلى المجلس في مشاورات مغلقة بشأن الحالة في قبرص، التي وصفتها بالهادئة والمستقرة عموما. إلا أنها أعربت عن القلق إزاء استمرار الأطراف في الالتفاف حول سلطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص داخل المنطقة العازلة. وأعرب أعضاء المجلس عن تأييدهم لتمديد ولاية القوة. ودعا أعضاء المجلس جميع الأطراف المعنية إلى احترام سلطة القوة داخل المنطقة العازلة وأعربوا عن تأييدهم لاستئناف المفاوضات من أجل تسوية مسألة قبرص.

وفي ٣٠ تموز/يوليه، مدد المجلس ولاية القوة، بقراره ٢١١٤ (٢٠١٣).

مسائل مواضيعية

حماية المدنيين في النزاعات المسلحة: حماية الصحفيين

في ١٧ تموز/يوليه، عقد المجلس مناقشة مفتوحة بشأن حماية الصحفيين في النزاعات المسلحة. وكانت هذه الجلسة هي الأولى التي تركز لمناقشة هذا الموضوع منذ اتخاذ القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وجدد أعضاء المجلس تأييدهم للقرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦) واقترحوا سبلا لتعزيز تنفيذه. وأشار معظم أعضاء المجلس أيضا إلى البيان الرئاسي المؤرخ ١٢ شباط/فبراير ٢٠١٣ (S/PRST/2013/2) بشأن حماية المدنيين الذي أشار فيه المجلس، مثلما فعل في القرار ١٧٣٨ (٢٠٠٦)، إلى ضرورة اعتبار الصحفيين وموظفي وسائل الإعلام والأفراد المرتبطين بهم، العاملين في بعثات مهنية تحفها المخاطر في مناطق النزاع المسلح، أشخاصا مدنيين يجب احترامهم وحمايتهم بصفتهم هذه، شريطة ألا يقوموا بأي عمل يضر بوضعهم كمدنيين. واستمع المجلس إلى إحاطة من نائب الأمين العام، أشار فيها إلى أن أكثر من ٦٠٠ صحفي قد قتلوا في العقد الماضي وأن معظم الضحايا من الصحفيين والإعلاميين المحليين الذين يعدون تقارير عن الفساد وأنشطة غير مشروعة أخرى. واستمع المجلس أيضا إلى إحاطات قدمها أربعة صحفيين هم كاثلين كارول وريتشارد إنغل وغيث عبد الأحد ومصطفى حاجي عبد النور، فيما يعد المرة الأولى التي يقدم فيها صحفيون إحاطات إلى مجلس الأمن.